



كلمة جمهورية العراق في المناقشة العامة للدورة (32) للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (CCPCJ)

فيينا 22 / 5 / 2023

السيدة الرئيس

اسمحوا لي بداية ان أتقدم اليكم بأسم وفد جمهورية العراق بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة (32) للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والسادة أعضاء المكتب الموقرين، ونؤكد على استعدادنا الدائم لأبداء كل الدعم والمساندة من اجل النهوض بالمهام الموكلة لكم، ونثمن في الوقت ذاته دور معالي السيدة (غادة والي) المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك السكرتارية في الاعداد لهذا المؤتمر.

يضم العراق صوته للبيان الذي أدلى به ممثلو مجموعة الـ(77) والصين ومجموعة اسيا ودول المحيط الهادئ.

السيدة الرئيس

يعد الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من الجرائم العالمية واسعة الانتشار والتي تستخدم فيها الرجال والنساء والأطفال من اجل الاموال، ولكن إذا تركت هذه الجرائم دون رادع ومعالجة الأسباب الجذرية، ستقوض سيادة القانون وتسمح لجرائم أخرى بالازدهار واطرها تمويل الإرهاب. وباعتبار العراق احد الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها ولديه تشريعات وطنية تجرم على هذه الجرائم , ووجود الإصرار على مواجهة هذه الجرائم , تم تنفيذ برنامج GLO.ACT في العراق عام 2019 بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة , والممول من الاتحاد الأوروبي , والذي يدعم العراق عبر خمسة ركائز من النشاطات وهي : تطوير السياسات والاستراتيجيات , والمساعدة التشريعية , وبناء القدرات , والتعاون الدولي والمساعدة والحماية للضحايا والمهاجرين المستضعفين . وتعكف حاليا اللجنة الوطنية المعنية بكتابة مسودة قانون مكافحة تهريب المهاجرين على انهاء المسودة بالتعاون مع ممثلي البرنامج لغرض تقديمها الى الحكومة ومن ثم الى البرلمان الاتحادي لإقراره بعد استيفائه الشروط التشريعية اللازمة.

السيدة الرئيس

في بلادي ادرك الساسة مخلفات الجريمة المنظمة السلبية وتأثيرها على مختلف المجالات خاصة منها الاقتصادية والأمنية ، ولا يخفى على الجميع الارتباط الوثيق بين مكافحة الفساد ولاسيما عملية استعادة الأموال وصلتها بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030 , حيث توجد هناك ضرورة لاتخاذ التدابير العاجلة لمنع وردع جميع اشكال الفساد , وتعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة غسل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة بشكل فعال , وتعزيز التدابير اللازمة لتحديد وتعقب وتجميد واسترداد عائدات الجريمة او الفساد, لحرمان الفاسدين من الملاذ الامن من خلال مصادرة الأموال وكذلك تسريع استردادهم واععادتهم دون قيود وفقاً للفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما ندعو الدول الأطراف الى معالجة الثغرات في الإطار الدولي لمكافحة الفساد، ولا سيما فيما يتعلق باسترداد الأصول.

وختاماً

ندرك جميعاً بان الجريمة المنظمة هي عبارة عن الشر وموت الضمير، وتمس بسلم القيم الاجتماعية، ولا سيما الجرائم والآثار الكارثية التي خلفتها تنظيمات داعش الارهابية على العديد من الدول بضمنها العراق، حيث عجزت العديد من الدول عن مكافحتها بمفردها، مما اضطرها إلى البحث عن وسائل أخرى للقضاء على تداعياتها ومخلفاتها.

وبهذا الصدد، نؤكد على أهمية تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في المسائل الجنائية بهدف منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب بجميع اشكاله ومظاهره، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. وننتهز هذه الفرصة لنقدم شكر الحكومة العراقية لمكتب الـ (UNODC) قسم منع الإرهاب، في جهوده المبذولة لتقديم برنامج الدعم النفسي لضحايا الإرهاب في العراق من خلال المشروع المشترك الذي يشمل المكتب ومنظمات المجتمع المدني والعمل على توفير الدورات لتطوير خبرات الضباط والمنتسبين في هذا المجال.

وشكراً لأصغانكم.

